الدستور الجديد للمجلس التشريعي الحق بسحب الثقة من أي عضو من اعضاء المجلس التنفيذي ، وفي الوقت نفسه الزم العضو الذي تسحب منه الثقة بالاستقالة . وقد كانت المواد الخاصة بمسألة المعينين والمنتخبين ، وبسحب الثقة من اعضاء المجلس التنفيذي ، سبب الاحتكاك الذي وقع بين المجلس التنفيذي اي الادارة المصرية ، وبين المجلس التشريعي .

واذا كانت هذه هي الصيغة النهائية التي تم التوصل اليها ، فان التقرير الاولي الذي قدمته « اللجنة الدستورية » كان اكثر تطورا من هذه الصيغة . ومن الواضح ايضا ان اللجنة الدستورية نفسها قد تعرضت لضغوط من قبل الادارة المصرية وذلك للعدول عن بعض مقترحاتها .

لقد كان التقرير الذي قدمته اللجنة الدستورية للمجلس التشريعي ينص على : ١) الفصل بين منصب الحاكم الاداري العام وبين منصب رئيس المجلس التنفيذي ، واعتبر الاول بمثابة رئيس للجمهورية ، والثاني بمثابة رئيس للوزراء . ٢) رئيس المجلس التنفيذي ، وبالتشاور مع الحاكم الاداري العام ، يختار اعضاء المكتب التنفيذي ، وهذا الحق بالسابق كان منوطا بالحاكم الاداري وبوزير الحربية المصري . ٣) يختار اعضاء المجلس التنفيذي من بين اعضاء المجلس التشريعي . ٤) اقترح أن يكون عدد الاعضاء المنتخبين ٣٣ عضوا بدلا من ٢٢ عضوا حسب دستور ١٩٦٢ ، و ٢٤ عضوا حسب الاقتراح النهائي الذي أقر . وبحيث يشكل المجلس التشريعي من فئتين : الاعضاء المنتخبون والمعينون ، وتكون النسبة ٣٢ عضوا منتخبا و ١٠ أعضاء معينين ، بينما كان النظام القديم ينص على ان يشكل المجلس التشريعي من ٣ فئات ٢٢ ، منتخبين ١٠ معينين ، واعضاء المجلس التنفيذي . وحسب الصيغة النهائية التي أقرت والتي كانت أقرب الى صيغة ١٩٦٢ ، أصبحت النسبة ٢٤ منتخبا ، ١٧ عضوا معينا .. وهي نسبة جيدة فيما لو قورنت بالنسبة التي كانت عام ١٩٦٢ حيث كانت ٢٢ الى ٢١ عضوا .. ولكنها تبقى بالتأكيد دون الصيغة المبدئية التي اقترحت والتي اضطر أصحابها للتراجع عنها .

لقد كانت الحكمة واضحة من وراء مقترحات اللجنة الدستورية للفصل بين منصب رئيس المجلس التنفيذي وبين منصب الحاكم الاداري العام ، الامر الذي يمكن المجلس التشريعي من ممارسة عملية المحاسبة والتشريع دون الاصطدام بالادارة المصرية بشخص الحاكم الاداري العام . هذا ، اضافة الى تقييد الادارة المصرية في موضوع التعيين ، الامر الذي كان من الممكن ان يضع القطاع على اعتاب حياة برلمانية ديمقراطية تمهيدا لحصول القطاع على قدر اكبر من الاستقلالية والحكم الذاتي .